



**AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE
SCIENCES**

Publisher: College of Economics and Management - Wasit University



تبني سياسة التحفظ المحاسبي وقائمة الدخل والميزانية

أ.م. د. عماد محمد فرحان⁽²⁾

موسى كاظم الياسري⁽¹⁾

musaqadm@gmail.com

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط

المستخلص

يهدف البحث لتسليط الضوء إلى أهم تأثيرات سياسة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية وإنتاج قوائم ذات جودة وموثوقية عالية. ولتحقيق هدف الدراسة تم عمل استبانة اعتماداً على متغيرات الدراسة. تكون مجتمع الدراسة من شركات ومكاتب التدقيق المجازة في العراق وبواقع (293) مراقب حسابات وزعت الاستبانة على عينة من شركات ومكاتب التدقيق. وبلغ عدد استمارات الاستبيان الموزعة (185) استمارة تمت إجابة (112) استمارة منها. وكانت الاستمارات غير المجابة بواقع (73) استمارة. وتم بيان تأثير المتغيرات عن طريق استعمال الباحث للبرنامج الإحصائي (spss) في تحليل الاستبانة كما استعمل الباحث الاختبارات الإحصائية المناسبة لذلك الغرض وتم اختبار الفرضيات والتوصل إلى استنتاجات كان من أهمها على الرغم من أن سياسة التحفظ المحاسبي تمارس على وفق السياسات والمعايير والمبادئ المحاسبية إلا أنه يجب أن تمارس في حدود الحكمة والمعقولة وعدم المبالغة في التقييمات أو الاعتماد على الأحكام الشخصية. أما أهم التوصيات التي توصل لها الباحث هي ضرورة توجيه الوحدات الاقتصادية عند ممارستها للتحفظ المحاسبي أن يكون ذلك ضمن حدود الحكمة والمعقولة ولكي لا تغالي في التقديرات مما يؤدي إلى تشويه قوائمها المالية وتضليل مستخدمي تلك البيانات.

المصطلحات الرئيسية للبحث :- التحفظ المحاسبي ، القوائم المالية

Abstract

The research aims to highlight the most important effects of the accounting conservatism policy in the financial statements of economic units and produce reports of high quality and reliability. In order to achieve the aim of the study, a questionnaire was prepared based on the variables of the study. The study population consisted of auditing companies and offices licensed in Iraq,

with (293) auditors. The questionnaire was distributed to a sample of auditing companies and offices. The number of distributed questionnaires was (185), of which (112) were answered. The unanswered questionnaires were (73) questionnaires. As the effect of the variables was shown through the researcher's use of the statistical program (spss) in analyzing the questionnaire. The researcher also used the appropriate statistical tests for that purpose. The hypotheses were tested and conclusions were reached, the most important of which was despite the fact that the accounting conservatism policy is practiced according to accounting policies, standards and principles, but it must To exercise within the limits of wisdom and reasonableness and not to exaggerate assessments or rely on personal judgments. As for the most important recommendations reached by the researcher, it is necessary to direct the economic units when practicing accounting conservatism, to be within the limits of wisdom and reasonableness, and in order not to exaggerate the estimates, which leads to distortion of their financial data and misleading the users of that data.

المقدمة

توفّر المحاسبة معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات من قبل مختلف الأطراف ذات الصلة بالوحدة الاقتصادية، والتي تحكمها في هذه العملية العديد من المبادئ والسياسات والممارسات التي يطبقها المحاسب، وشاركت العديد من المنظمات المهنية والهيئات التنظيمية ذات الصلة في مناقشة هذه المبادئ والسياسات وتطويرها بطريقة تؤدي إلى توفير المعلومات المناسبة والأكثر إفادة لاحتياجات المستخدمين، وأن ممارسة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية هي إحدى المسائل الجدلية التي شغلت الفكر المحاسبي المعاصر والتي حظيت باهتمام كبير في العديد الأدبيات المحاسبية من منطلق أنّ التحفظ المحاسبي في إعداد القوائم المالية يساعد في حماية حقوق المساهمين، والدائنون وأصحاب المصالح الآخرين في الوحدة الاقتصادية، و يبقى التحفظ المحاسبي أحد المفاهيم والعناصر الأساس التي تحدد خصائص القوائم المالية.

ومن أجل تحقيق أهداف البحث تمّ تقسيمه على أربعة محاور هي :-

المحور الأول / منهجية البحث وأهمّ الدراسات السابقة

المحور الثاني / دور التحفظ المحاسبي في القوائم المالية

المحور الثالث / اختبار الفرضيات – تحليل النتائج وتفسيرها

المحور الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

المحور الأول / منهجية البحث ودراسات سابقة

أولا / منهجية البحث

1- مشكلة البحث :-

يُعد موضوع التحفّظ المحاسبي من أقدم موضوعات المحاسبة المالية وب على الرغم من معارضة البعض له من حيث تأثيره على جودة المعلومات التي تتضمّن القوائم المالية فهناك العديد من العوامل الكامنة وراء مفهوم التحفّظ المحاسبي في إعداد القوائم المالية. ويمكن أن تتأثر هذه العوامل من قبل الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية . وأن أحد العوامل التي تحدد مستوى التحفّظ في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية هو التزام إدارة الوحدة الاقتصادية بتقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية تمتاز بالشفافية والدقة والجودة العالية. ويمكن أن تتمثل مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية :-

ا- هلّ التحفّظ المحاسبي مقياس لجودة وشفافية القوائم المالية؟

ب- هلّ يؤثر التحفّظ المحاسبي على بيئة المعلومات المالية؟

2- فرضية البحث :-

يُعدّ التحفّظ في المحاسبة من ضروريات تعزيز الموثوقية والتحقّق في القوائم المالية.

3- أهداف البحث :-

يهدف هذا البحث إلى التعرف على تفسيرات التحفّظ المحاسبي وأهمّ إيجابيات وسلبياته وتأثيره في القوائم المالية.

4- أهميّة البحث :-

يمثّل البحث امتداد لدراسات محاسبية في مجال التحفّظ المحاسبي من خلال توضيح مفهومه وأنواعه وتأثيره على القوائم المالية للوحدة الاقتصادية.

5- حدود البحث :-

ا- الحدود المكانية

شركات ومكاتب التدقيق المجازة في العراق .

ب- الحدود الزمانية

الاعتماد على نشرة مراقبي الحسابات المجازين للعمل في العراق لسنة 2022 والبالغ عددهم 293 مراقب حسابات .

6- منهج البحث وأسلوبه

أ- الجانب النظري

من الناحية النظرية ، أَعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي لعرض المشكلات وتحديد وإثبات فرضيات البحث وأهدافه من خلال استقراء الأدبيات المحاسبية المتعلقة بموضوع البحث والمتمثلة في الكتب العلمية في مجال التخصص . وكذلك الدوريات والمجلات العلمية والأطروحات والرسائل الجامعية والمقالات والنشرات العلمية وأحداث المؤتمرات فضلاً عن شبكة المعلومات الدولية الأنترنت.

ب- الجانب التطبيقي

أَعتمد الباحث في الجانب التطبيقي على المنهج التحليلي الوصفي لإنجاز الجانب العملي من خلال استبانة تَمَّ تصميمها من محورين استهدفت مجتمع الدراسة المتكون من (26) شركة تدقيق مجازة لسنة 2022 و (117) مراقب حسابات من الصنف الأول و(116) مراقب حسابات من الصنف الثاني .

ثانياً / أهمّ الدراسات السابقة

1- عربية :-

ا- دراسة (عبد الزهره 2017)

وهي دراسة بعنوان (ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة)

تهدف هذه الدراسة إلى :-

تقييم مدى تطبيق التحفظ المحاسبي وتأثيره على كفاءة قرارات الاستثمار وقيمة الشركة ومراجعة الأدبيات المتعلقة بمفهوم التحفظ المحاسبي وطرق قياسها. تقييم كفاءة قرارات الاستثمار وتحديد الحجم الأمثل للاستثمار. وكذلك بيان التأثير الفكري والعملي للتحفظ المحاسبي في ترشيد كفاءة قرارات الاستثمار وتعزيز قيمة الشركة.

توصّلت هذه الدراسة إلى :-

وجود تباين في تطبيق التحفظ المحاسبي وانخفاض بالقيمة الدفترية للأصول المقيدة بالسجلات المصرفية عن قيمتها السوقية. وعدم كفاءة قرارات الاستثمار في المصارف التجارية العراقية الخاصة نتيجة الاختلاف بين حجم الاستثمار الفعلي والحجم الأمثل المطلوب. كذلك لم يَتَّ إثبات تأثير التحفظ المحاسبي في ترشيد كفاءة قرارات الاستثمار.

ب- دراسة (علي وشاكر 2017)

وهي دراسة بعنوان (أثر التحفظ المحاسبي في شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية -دراسة تطبيقية- في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.)

تهدف هذه الدراسة إلى :-

بيان مفهوم وأهمية التحفظ لمحاسبي وطرق قياسه، وشفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والعلاقة بينهما.

توصّلت هذه الدراسة إلى :-

نتائج عدّة أهمّها التزام عدد مقبول من الشركات بممارسة التحفّظ المحاسبي ، وشفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ، فضلاً عن وجود علاقة ارتباط وتأثير بين التحفّظ المحاسبي وشفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وبيّنت الدراسة إنّ ممارسة التحفّظ المحاسبي وشفافية الإفصاح ينتج عنها أهمية كبيرة لا تقتصر على الوحدة الاقتصادية وحدها بلّ تَمَنّد لمصلحة الأطراف جميعها المتعاملة مع تلك الوحدة.

2- اجنبية :-

ا- دراسة (RAMZAN 2019)

وهي دراسة بعنوان (التحفّظ المحاسبي وجودة التدقيق)

(ACCOUNTING CONSERVATISM AND AUDIT QUALITY)

تهدف هذه الدراسة إلى :-

تُسلط هذه الدراسة التجريبية الضوء على العلاقة بين التحفّظ المحاسبي وجودة تدقيق البيانات المالية من خلال مقياس نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، وهو مقياس يستعمل للتحفظ ، ورسوم التدقيق ، وهو مقياس يستعمل لجودة التدقيق، كما أنّ الدراسة تركّز على دوافع التحفّظ المحاسبي والتدقيق المتحفظ ولماذا أصبح حاسماً في زيادة ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال بعد الفضائح المحاسبية.

توصّلت هذه الدراسة إلى :-

أثبتت دراسة الانحدار هذه التي أجريت في هذا البحث بنجاح أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين التحفّظ المحاسبي وجودة التدقيق. فضلاً عن ذلك ، خلصت النتائج أيضاً إلى أنّ هناك محددات مضافة لها تأثير على جودة التدقيق بخلاف التحفّظ المحاسبي. ومن ثمّ ، فإنّ النتائج تثبت بشكل كافٍ الحجج التي قدمها البحث الثانوي والتي تنص على أنّ التحفّظ العالي يؤدي إلى جودة تدقيق عالية. يتأثر هذا الارتباط أيضاً بالعديد من المحددات الأخرى مثل حجم الشركة، ودوران المدققين، وفترة مدقق الحسابات، وقرارات المستثمرين.

ب- دراسة (Kim and Shawn 2022)

وهي دراسة بعنوان (إعداد التقارير المالية المتحفظة والمرونة في مواجهة الأزمة المالية)

(Conservative Financial Reporting and Resilience to the Financial Crisis)

تهدف هذه الدراسة إلى :-

تبحث هذه الدراسة بشكل تجريبي فيما إذا كانت الشركات أكثر تحفظاً في القوائم المالية أثناء الأزمة الاقتصادية، ولاسيما الأزمة المالية العالمية في عامي 2007 و 2008. لتبين الدراسة ما إذا كانت الشركات المحافظة في التقارير المالية أثناء الأزمة تظهر ربحية أكبر في فترات ما بعد الأزمة.

توصلت هذه الدراسة إلى :-

أن الشركات تميل إلى أن تكون أكثر تحفظاً في إعداد القوائم المالية أثناء الأزمات الاقتصادية. علاوة على ذلك ، وجد أن الشركات التي تتمتع بدرجة أعلى من التحفظ في إعداد القوائم المالية أثناء الأزمة تتفوق في أدائها في فترات ما بعد الأزمة. وكذلك بينت الدراسة أن القوائم المالية المتحفظة تلعب دوراً حاسماً في تطوير المرونة أثناء النكسات المالية الناجمة عن الأزمات الاقتصادية.

ثالثاً / مساهمة الدراسة الحالية مقارنة مع الدراسات السابقة

تباينت الدراسات السابقة عند تناولها التحفظ المحاسبي فمن خلال عرض الدراسات ونتائجها ، فقد أهتمت معظمها حول قياس التحفظ في القوائم المالية وعلاقته بشفافية الإفصاح وبعض الدراسات بينت علاقة التحفظ المحاسبي بجودة التدقيق والبعض الآخر تناول تطبيق التحفظ المحاسبي وتأثيره على كفاءة قرارات الاستثمار وقيمة الشركة، أما الدراسة الحالية فتشابه من الجانب النظري الدراسات السابقة من حيث المفاهيم إلا إنها تختلف عن الدراسات السابق بما يأتي :-

ا- التعرف إلى مفاهيم التحفظ المحاسبي ودوره في تعزيز قيمة الوحدات الاقتصادية من خلال إعداد القوائم المالية.

ب- بين الباحثان تأثير التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية من خلال التطبيقات الإحصائية.

المحور الثاني / دور التحفظ المحاسبي في القوائم المالية

1- مفهوم التحفظ وتعريفه

التحفظ لغويا" كما ورد في معجم المعاني الجامع. تَحَفَّظَ: (فعل) (وَحَفَّظَ عن الشيء ومنه :احترز) وكذلك تَحَفَّظَ بِمَالِهِ: يَصُونُهُ بِعَيْنِيَّةٍ وايضا" تَحَفَّظَ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي سَمِعَهَا : إحترزَ، إحتاطَ، تَوَقَّى، وقيل ان فلان سَجَلَ تَحَفُّظَهُ فِي الْمَحْضَرِ : أي أبدى عدم الموافقة و اتَّخَذَ مَوْقِفَ الْحَيْطَةِ وَالْحَذَرِ .

التحفظ اصطلاحاً: يُعدّ التحفظ في المحاسبة من قواعد وممارسات إعداد القوائم المالية المعمول بها والتي تتطلب الحذر من قبل الوحدات الاقتصادية للتعامل مع حالات عدم اليقين والظروف الخطرة. إذ إنه يقيد السلوك الانتهازي للمديرين لضمان مصالح المساهمين ويعزز قيمة الوحدة الاقتصادية. كما إنه يؤثر على المعلومات المحاسبية التي تنعكس في قرارات المستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة الدراسات المتعلقة بالتحفظ المحاسبي. وعلى وفق النظرية المحاسبة الإيجابية ، فإن التحفظ المحاسبي هو آلية تعاقف وإدارة فعالة للحد من عدم تناسق المعلومات وحل النزاعات بين الوكالات . والتحفظ مفهوم محاسبي له تأثير كبير على عملية إعداد القوائم المالية ، لا سيما في اختيار السياسات المحاسبية التي تتفق مع النهج المحافظ. يُعد تعزيز ممارسة التحفظ في إعداد القوائم المالية مسألة قابلة للنقاش في المحاسبة المعاصرة وكان محورا رئيساً في الأدبيات

المحاسبية. تشير الأدبيات الحالية إلى أنَّ التحفّظ المحاسبي له تأثير إيجابي على الربح الاقتصادي للوحدة الاقتصادية ويسهم في تحسين قضايا المخاطر الأخلاقية ويقلل من المشكلات الناتجة عن عدم تناسق المعلومات ويسهل في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من المفترض أنَّ تعزّز هذه التأثيرات قيمة الوحدة الاقتصادية من خلال تحسين قرارات الاستثمار -El (Habashy 2019, 1) و يرتبط مفهوم التحفّظ المحاسبي بالتعقّل، وكذلك بالحيلة والحذر وعلى وفق ملحق التوصية رقم (2) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبية المالية (FASB) إنّ (التعقّل كردة فعل لحالات عدم اليقين، وللتأكد بأنّه قد تمّ وبشكل لا يجلب الريبة الاخذ بالحسبان حالات عدم التأكد والمخاطر المرافقة لبيئة الأعمال وما يرتبط بها من مخاطر بالعمل. هذا المفهوم أعطى للباحثين قوة دافعة للخوض بغمار مفهوم التحفّظ من زوايا مختلفة بالاعتماد على الوسائل الممكنة للتعامل مع حالات المخاطرة وعدم التأكد المرافقة لبيئة الأعمال. (حسين 2021، 92) واستناداً لما سبق نورد بعض من التعاريف التي وردت بمفهوم التحفّظ المحاسبي وفقاً للجدول رقم (1).

الجدول (1)

المصدر	التعريف
(حماد 2018، 11)	التحفّظ هو القاعدة التي يستطيع المحاسبون من خلالها أخذ الأصول بالقيمة الأقل و الالتزامات بالقيمة الأكبر على وفق ما تمّ إتاحتها من بدائل وكذلك وجوب تأخير توقيت الاعتراف بالإيرادات مقارنة مع المصروفات.
(عبدالزهرة 2018، 378)	التحفّظ المحاسبي هو التصرف المتعقّل أو الحكيم تجاه ظروف عدم اليقين لضمان الأخذ بالحسبان المخاطر الملازمة لبيئة الأعمال.
(Elliott and Elliott 2019)	التحفّظ هو مفهوم متحيز محتمل يسعى إلى ضمان عدم المبالغة في المكاسب والأصول في ظلّ ظروف عدم اليقين وعدم المبالغة في تقدير الخسائر والمطلوبات.
(Arnold and Kyle 2020, 14)	التحفّظ هو ممارسة الحذر عند إصدار الأحكام في ظلّ ظروف عدم اليقين أو هو موقف حذر لا يسمح بالمبالغة في الأصول أو الدخل، أو التقليل من الالتزامات أو النفقات.
(عبدالرحيم 2021، 308)	التحفّظ يعرف بأنّه الاعتراف مبكراً بالأخبار السيئة (الخسائر) مقارنة بالاعتراف بالأخبار الجيدة (المكاسب).
(أحمد 2022)	هو اختيار الطريقة أو السياسة التي يحق للمحاسبين من خلالها في حالة عدم التأكد، التقرير بالقيمة الأقل للأصول وبالقيمة الأكبر

للتزامات على وفق البدائل المتاحة ، وتأخير توقيت الاعتراف
بالإيرادات مقارنة بالمصروفات .

2-أهمية التحفظ المحاسبي

تبرز أهمية تبني سياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية بالآتي:

1-يُعدّ التحفظ المحاسبي أداة فاعلة لكبح التفاؤل الجامح و المفرط عند المديرين والمحاسبين في تقييم الأصول والالتزامات للوحدة الاقتصادية، وكذلك في حالة الشك التي تواجه المحاسب(صبرينة 2019، 20)

2-يرفع التحفظ المحاسبي من درجة الموضوعية للمعلومات المحاسبية المقدّمة عندما يتمّ استعماله في إعداد القوائم المالية، (صراوي 2019، 21)

3- يؤدي التحفظ المحاسبي دوراً بالغ الأهمية في حماية المصالح الخاصة بحملة الأسهم من انتهازية الإدارة والتي تميل إلى استعمال سياسات قد تؤدي إلى تضخيم الأرباح الموزعة، وحماية مصالح الدائنين من خلال عدم توزيع المكاسب غير المتحققة على حاملي الأسهم. (الخالدي و أبو الجليل 2021، 12)

4- يعمل مفهوم التحفظ المحاسبي على تجنيب المحاسبين مخاطر نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد عدم صحتها، ومخاطر عدم نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد أنها معلومات صحيحة. (عبدالزهره 2018، 379)

5- يساعد التحفظ المحاسبي على تحقيق بعض الميزات لمنشآت الأعمال إذ يُعدّ جزءاً من العلاقات التعاقدية بين الوحدة الاقتصادية والأطراف الأخرى. الأمر الذي يؤدي إلى تجنب مقاضاة الدائنين لها وتخفيض مقدار الضرائب المفروضة عليها فضلاً عن دوره في الحدّ من التكاليف السياسية(اقبال و القضاة 2014، 899).

3-التحفظ المحاسبي في الميزانية وقائمة الدخل

أشار مجلس مبادئ المحاسبة، عند محاولته توضيح مفهوم التحفظ، إلى أنّ الأصول والخصوم يتمّ تقييمها غالباً في حالة عدم اليقين، وأنّ المحاسبين يستجيبون لهذا الموقف من خلال استعمالهم لسياسة التحفظ المحاسبي . وهذا يدل على أنّ الميزانية هي من القوائم المالية الأكثر تأثراً باستعمال هذه السياسة، وأنّ الأصول والخصوم التي تحتويها هي وسيلة خصبة لممارسة هذه السياسة، إذ يتوقّع معدو القوائم المالية. لمواجهة الشكوك المحيطة والمتأصلة في العديد من الأحداث. والظروف التي لا يمكن تجنبها، كإمكانية استرداد الديون المشكوك في تحصيلها، وتقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة ، فضلاً عن مطالبات الضمان التي يمكن أنّ تحدث. يتمّ الاعتراف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها من خلال ممارسة سياسة متحفظة عند إعداد القوائم المالية. ولا تنطبق هذه السياسة على عناصر الميزانية فقط ، بل تمتدّ لتطبيقها وممارستها فيما يتعلق بعناصر قائمة الدخل المتمثلة في الإيرادات والمصروفات. من المعروف أن القوائم المالية تمثل النتيجة

النهائية والأساسية لأي عمل محاسبي في أي وحدة اقتصادية. فهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات المتعلقة بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية ، بهدف عرضها بشكل إجمالي ومختصر للأطراف المستخدمة جميعها. تُعدّ القوائم المالية ذات أهمية كبيرة ، ويتمّ تحديد الهدف العام منها من خلال الهدف الأساسي للمحاسبة ، من خلال توفير البيانات والمعلومات المختلفة للأطراف المعنية بالوحدة الاقتصادية من أجل استغلالها في العديد من المجالات ، بما في ذلك اتخاذ القرارات، (صبرينة 2019، 78) والجدول رقم (2) و الجدول رقم (3) يوضّح ممارسة التحفّظ المحاسبي في قائمة الميزانية وقائمة الدخل.

١- التحفّظ المحاسبي في قائمة الميزانية (Jabbar 2019, 467)

الجدول (2)

البند	الإجراء
<u>الأصول</u>	<u>عند ارتفاع الأسعار</u>
الأصول المتداولة	طريقة الوارد أولاً يُصرف أولاً (FIFO) يقيم مخزون آخر المدة بأحدث الأسعار، ومن ثمّ تكون قيمته مرتفعة في الميزانية مقارنة بالأسعار السابقة، في حين أن تكلفة البضائع المباعة منخفضة لأنها مسعرة بأقدم الأسعار ومن ثمّ يزداد الربح الإجمالي.
1-المخزون	طريقة الوارد اخرأ يصرف اولاً (LIFO): يقيم مخزون آخر المدة بأقدم الأسعار ومن ثمّ تكون قيمته منخفضة بالميزانية مقارنة بالأسعار السابقة ومن ثمّ يؤدي إلى انخفاض قيمة الأصول، في حين أن تكلفة البضاعة المباعة مرتفعة لأنها مسعرة بأحدث الاسعار ومن ثمّ اجمالي الربح يكون منخفضاً.
	<u>عند انخفاض الأسعار</u>
	طريقة (FIFO) يقيم مخزون آخر المدة بأحدث الأسعار، ومن ثمّ تكون قيمته منخفضة في الميزانية مقارنة بالأسعار السابقة ومن ثمّ تتخفّض قيمة الأصل. في حين أن تكلفة البضائع المباعة مرتفعة لأنها مسعرة بأقدم الأسعار ومن ثمّ ينخفض الربح الإجمالي.
	طريقة (LIFO) يقيم مخزون آخر المدة بأقدم الأسعار ومن ثمّ تكون مرتفعة بالميزانية مقارنة بالأسعار السابقة ومن ثمّ يؤدي إلى ارتفاع قيمة الأصول، في حين أن تكلفة البضاعة المباعة منخفضة لأنها مسعرة بأحدث الاسعار ومن ثمّ اجمالي الربح يكون مرتفعاً.
	لذلك ، يمكن القول أن الوحدة التي تتبنّى طريقة " LIFO " تُعدّ أكثر تحفظاً وتتبنّى التحفّظ في المحاسبة إلى حدّ كبير. على عكس الوحدة التي تتبنّى طريقة FIFO
	وأيضاً يمكن تطبيق التحفّظ المحاسبي على تقييم المخزون، عند تحديد قيمة المخزون التي

سوف يتمّ الإبلاغ عنها، إذ يقتضي التحفظ أن تكون قيمة التكلفة التاريخية أو تكلفة الاستبدال أيهما أقل هي القيمة النقدية. ملاحظ: تمّ استبعاد طريقة LIFO من طرق التقييم	
تواجه المدينون ثلاث حالات وجود ديون يمكن تحصيلها لأنها تتعلق بمستحقات واقعة على زبائن يمتازون بمركز مالي جيد لذا لا يوجد شك في تحصيلها. وجود ديون مشكوك في تحصيلها تتعلق بالديون التي لا يمكن تحصيلها من الآخرين بسبب التسوييف أو الظروف المالية غير المواتية. لذلك، يتمّ تقدير قيمة المخصص المقابل، المعروف باسم "مخصص الديون المشكوك في تحصيلها"، لتحميل الدخل بالمصروفات المتعلقة بإيرادات الفترة، بما يتماشى مع السياسة المتحفظة. وتتراوح هذه الديون بين التحصيل وعدم التحصيل. هناك ديون معدومة لا يمكن تحصيلها بسبب الإفلاس أو الوفاة أو تقادم الديون أو توقف النشاط. وهي خسارة تحمل على الدخل. عملية تحديد قيمة الديون المشكوك في تحصيلها تخضع وفقاً للحكم الشخصي للمديرين والمحاسبين بناءً على تجاربهم السابقة، ويتمّ تعديله على النحو المطلوب تبعاً للتغيرات والظروف الطارئة. ووفقاً لمضمون سياسة التحفظ. فعدالة القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية تقضي بالحدّ عند تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لأنه يؤثر على صافي الأرباح.	2- المدينون
بالنسبة للأوراق المالية التي تحتفظ بها الوحدة ضمن محفظة الاستثمار المتنوعة، نتيجة لتغير الظروف غير المؤكدة، هناك بديلان لقياس هذه الأوراق المالية. الخيار الأول تقيّم وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل (سابقاً)، أي الاعتراف بالخسارة المحتملة (تكوين مخصص انخفاض قيمة الأوراق المالية) وعدم الاعتراف بالمكاسب المحتملة. يتوافق هذا الموقف إلى حدّ كبير مع محتوى سياسة التحفظ المحاسبي. الخيار الثاني من من خلاله تقييم الأوراق المالية وفقاً لقيمتها السوقية العادلة ممّا يؤدي إلى الاعتراف بمكاسب أو خسائر حيازة الأوراق المالية عند تقييمها في نهاية المدّة. من خلال الخيار الأول والخيار الثاني، نرى أن المعاملة التقليدية التي تتوافق مع سياسة التحفظ قد تمّ استبعادها واستبدالها باعتماد القيم الحالية على أنها تنتج معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية. لذلك، يمكن القول أنه عند توفر خاصية الموثوقية للقياس، يتمّ استبعاد سياسة "أيهما	3- الأوراق المالية

أقل " التحفظية	
على مستوى الأصول طويلة الأجل أو ما يسمى بالأصول الثابتة ، وفي تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي، تُستخدم طريقة قسط الاندثار المتناقص وطريقة أرقام السنين لتحديد مصاريف الاندثار للأصول الثابتة. هناك العديد من الدراسات التي أثبتت أن السياسة المحاسبية المتحفظة أدت إلى ظهور مفهوم الاندثار، والذي يأخذ في الحسبان انخفاض قيم بعض الأصول، إذ يجب استعمال القسط المتناقص أو مجموع أرقام السنوات. عند حساب مصروفات الإهلاك للأصول الثابتة حيث تعد هذه الطرق من أكثر طرائق الاندثار تحفظاً. وكذلك يُعدّ العمر الإنتاجي للأصل وسيلة أخرى للتحفظ الذي غالباً ما يعتمد في تقديره على الحكم الشخصي إذ بالإمكان للوحدة الاقتصادية بتقليل عمر الأصل وتوزيع قيمة الأصل على عدد السنوات الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قسط الاندثار ومن ثمّ انخفاض قيمة الأصل الدفترية وزيادة تقسيط الاندثار ينتج عنه زيادة مصاريف ومن ثمّ تخفيض أرباح الوحدة .	4- الأصول طويلة الاجل
تتأثر الأصول غير الملموسة بسياسة التحفظ المحاسبي ، فكّما انخفضت القيمة المستخدمة للاعتراف بتكلفة هذه الأصول ، كانت المحاسبة عنها أكثر تحفظاً. وفقاً لهذه السياسة ، يجب تقليل المدة المطلوبة لإطفاء الشهرة، فمن المعروف يجب إطفاء الأصول غير الملموسة خلال مدة زمنية لا تتجاوز 20 عاماً، وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية. وكذلك من بين جوانب تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في مجال الأصول غير الملموسة، نجد نفقات البحث والتطوير. في تطبيق هذه السياسة ، إذ يجب عدّ نفقات البحث مصروفات في مدة إنفاقها ، ويرجع ذلك إلى ظروف عدم التأكد من امتداد فوائدها إلى الدورات المستقبلية. أما نفقات التطوير فتُرسمل إذا ثبتت فائدتها لفترات مقبلة. كما تتم ممارسة التحفظ عن طريق العمر الإنتاجي للأصول غير الملموسة فتخفيض العمر الإنتاجي ينتج عنه زيادة قيمة قسط الإطفاء ومن ثمّ تنخفض القيمة الدفترية لتلك الأصول، وعملاً بسياسة التحفظ يميل المحاسب إلى استنفادها على مدى فترة تتراوح بين 5-10 سنة.	5-الأصول غير الملموسة
تمثل الالتزامات من جميع الأنواع المدرجة حقلاً مناسباً لممارسة سياسة التحفظ المحاسبي من خلال المبالغة في قيمها من ناحية، ومن خلال ما يميل المحاسبون إلى الاعتراف بها بمجرد حصولها أو من خلال وجود مؤشرات على الاحتمال من تحقيقها في المستقبل. تمارس سياسة المحافظة فيما يتعلق بالالتزامات المتداولة (قصيرة الأجل) من خلال تقييمها بالقيمة النقدية التي سيتم دفعها لسدادها، وعدم خصمها وفق معدل الخصم السائد في السوق في تاريخ إعداد الميزانية. بمعنى أن الخصوم المتداولة لا تخضع للخصم كما هو الحال مع الالتزامات طويلة الأجل ، وذلك لأن الفرق بين القيمة المخصومة والقيمة غير المخصومة لهذه الالتزامات لا	<u>الالتزامات</u> 1-الالتزامات المتداولة

يُعدّ مهماً بسبب قصر الفترة الزمنية المطلوبة لدفعها. نظراً لأن هذا النوع من الالتزامات لا يخضع للخصم ، فإنه يُعدّ نوعاً من الممارسة الصريحة للحفاظ المحاسبي .	
بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل التي يتم تسجيلها بالقيمة الحالية للمبالغ المتوقعة دفعها، لا تعتمد على القيمة الاسمية، بل يتم خصمها على أساس معدل الخصم - تكلفة التمويل - السائد على في تاريخ إنشاء هذه الالتزامات. بهذه الطريقة ، يتم أخذ معيار الزمن بالحسبان ، ومن ثمّ القيمة الزمنية للنقود. لذلك يتم تسجيل الالتزامات طويلة الأجل بالقيمة المخصومة وفقاً لمعدل الخصم السائد في السوق والذي يحدّد بطرائق غير موضوعية، إذ يتم اختيار أقل معدل خصم في حالة اختلاف هذا المعدل بين الأسواق. وبهذه الطريقة فهي أقل خضوع لممارسة التحفظ المحاسبي، لأن الفرق بين أعلى وأدنى سعر للخصم عادة ما يكون محدوداً. يتم الاعتراف بالالتزامات طويلة الأجل وفقاً لهذه السياسة وفقاً للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة ، ويميل المحاسب إلى الاعتراف بها بسرعة بمجرد الحصول عليها.	2-الالتزامات طويلة الأجل
تتأثر حقوق الملكية بسياسات الشركة إذا كانت متحفظة وصارمة ، وهي تمثل "حصة المالك في الشركة وتشمل الاحتياطي رأس المال والأرباح المحتجزة." كما أنها تمثل الموارد التي يستثمرها المالك، وتسمى "حقوق حاملي الأسهم" في شركات المساهمة . إنّ حقوق الملكية هي الالتزامات المستحقة على الوحدة لمالكيها، وتمثل الزيادة في قيمة الأصول على الخصوم والباقي من أصول الوحدة بعد خصم التزاماتها. في الشركات المساهمة، يتم تقسيم حقوق الملكية إلى نوعين من الحسابات: رأس المال الاسهم، والأرباح المحتجزة أو المحتفظ بها. في حدود أهمية عنصر حقوق الملكية والتأثير على الوحدة الاقتصادية، فإن ممارسة التحفظ المحاسبي لها تأثير واضح على هذا المكون ، إذ تتطلب هذه السياسة قياس حقوق الملكية بأقل قيمة بين القيم الممكنة. وهذا يوضح الانخفاض في قيمة حقوق الملكية من خلال اتباع سياسات متحفظة تتطلب تأجيل الاعتراف بالإيرادات والأرباح ، وتسريع الاعتراف بالخسائر والمصاريف ، وتقليل قيم الأصول وتعظيم قيم المطلوبات.	3-حقوق الملكية

ب- ممارسة التَحَفُّظ في قائمة الدخل (يوسف 2012، 247)

الجدول (3)

البند	الإجراء
الإيرادات	التحفظ المحاسبي يتضمّن طريقة للاختيار بين البدائل التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح المعلنة من خلال تأخير الاعتراف بالإيرادات والمكاسب وتعجيل الاعتراف بالخسائر والمصاريف، من خلال هذا التوضيح تُعدّ الإيرادات مجالاً مناسباً ومهماً لممارسة التحفظ المحاسبي على نطاق واسع، وذلك من خلال طريقتين يمكن تطبيقهما: اتباع سياسة متحفظة من خلال استعمال الأساليب المحاسبية التي من شأنها خفض قيمة الإيرادات لأدنى قيمة ممكنة. اتباع سياسة متحفظة من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات لأطول مدّة ممكنة.
المصروفات	ينتج التحفظ المحاسبي من تطبيق السياسات المحاسبية التي تعجل الاعتراف بالمصروفات، ويهدف الاعتراف بالمصروفات إلى تحديد النقطة الزمنية التي يتمّ فيها تحقيق المصروفات وتسجيلها في السجلات المحاسبية، إذ يتمّ تحقيقها عندما يتمّ استنفاد موارد الوحدة الاقتصادية أو استعمالها من أجل تحقيق النشاط التشغيلي والحصول على الإيرادات. تُعدّ ممارسة التحفظ المحاسبي على المصروفات عاملاً مهماً ومؤثراً على أرباح الشركة، وحتى يتمّ تحديدها بصدق، فمن الضروري مراعاة أخذ جميع المصروفات حتى لو لم تتحقق فعلياً وكان احتمال حدوثها منخفضاً.

المحور الثالث / اختبار الفرضيات - تحليل وتفسير النتائج

تحليل (التحفظ المحاسبي) المتغير المستقل

تمّ استعمال الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة التصنيف لغرض التأكد من موافقة أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات (متغيرات) المحور الأول وحسب الجدول رقم (4) الموضح في ادناه:-

(الجدول 4)

يمثل استجابة أفراد العينة تجاه العبارات (متغيرات التحفظ المحاسبي)

المتغير ت (العبار ت)		التصنيف					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
		1	2	3	4	5			
Xi1	التكرار	0	0	14	70	28	4.125	0.60	أنفق
	النسبة	0	0	0.12 5	0.62 5	0.25			
Xi2	التكرار	0	0	35	49	28	3.937	0.75	أنفق
	النسبة	0	0	0.31 2	0.43 7	0.25			
Xi3	التكرار	0	14	35	35	28	3.687	0.98	أنفق
	النسبة	0	0.12 5	0.31 2	0.31 2	0.25			
Xi4	التكرار	0	7	35	42	28	3.812	0.88	أنفق
	النسبة	0	0.06 2	0.31 2	0.37 5	0.25			
Xi5	التكرار	0	14	28	49	21	3.687	0.92	أنفق
	النسبة	0	0.12 5	0.25 5	0.43 7	0.18 7			
Xi6	التكرار	7	7	28	63	7	3.500	0.93	أنفق
	النسبة	0.06	0.06	0.25	0.56	0.06			

			2	2		2	2		
أُتفق	0.97	3.760	21	56	28	0	7	التكرار	Xi7
			0.18 7	0.5	0.25	0	0.06 2	النسبة	
أُتفق	0.92	3.687	21	49	28	14	0	التكرار	Xi8
			0.18 7	0.43 7	0.25	0.12 5	0	النسبة	
أُتفق	0.93	3.625	14	56	35	0	7	التكرار	Xi9
			0.12 5	0.5	0.31 2	0	0.06 2	النسبة	
أُتفق	1.06	3.509	14	56	21	14	7	التكرار	Xi10
			0.12 5	0.5	0.18 7	0.12 5	0.06 2	النسبة	
أُتفق	0.88	3.812	14	77	14	0	7	التكرار	Xi11
			0.12 5	0.68 7	0.12 5	0	0.06 2	النسبة	
أُتفق	0.79	4.000	28	63	14	7	0	التكرار	Xi12
			0.25	0.56 2	0.12 5	0.06 2	0	النسبة	
أُتفق	0.86	3.875	28	49	28	7	0	التكرار	Xi13
			0.25	0.43 7	0.25	0.06 2	0	النسبة	

Xi14	التكرار	7	14	7	49	35	3.812	1.18	أُتفق
	النسبة	0.06	0.12	0.06	0.43	0.31			
		2	5	2	7	2			
Xi15	التكرار	0	14	14	70	14	3.750	0.93	أُتفق
	النسبة	0	0.12	0.12	0.62	0.12			
			5	5	5	5			
نتيجة المحور الاول	التكرار	42	112	399	833	329	3.771	0.84	أُتفق
	الوسط الحسابي العام 3.771								

من خلال الجدول رقم (4) فإن قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجمالي أسئلة المحور الأول فقد بلغ الوسط الحسابي (3.771) أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.84) وهذا يعني أن عينة البحث تستجيب مع حركة المقياس . أما تحليل فقرات المحور الاول فهي كالآتي :-

السؤال الأول : لمواجهة ظروف عدم التأكد تمارس الوحدة الاقتصادية التحفظ المحاسبي كونه موقف حذر لا يسمح بالمبالغة في الأصول أو الدخل ، أو التقليل من الالتزامات أو النفقات. وحصل السؤال على الإجابات الآتية.

لا أتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	أُتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
0	0	14	70	28	4.125	0.60

والتي تبين أن قيمة الوسط الحسابي هي (4.125) ، والانحراف المعياري هي (0.60) وهذا يدل على استجابة عينة البحث لحركة المقياس مما يؤكد على اتفاق عينة البحث على إنه (لمواجهة ظروف عدم التأكد تمارس الوحدة الاقتصادية التحفظ المحاسبي لأنه موقف حذر لا يسمح بالمبالغة في الأصول أو الدخل، أو التقليل من الالتزامات أو النفقات) أن اتفاق العينة يؤكد على إن ممارسة التحفظ بقي الوحدة الاقتصادية من المخاطر المتوقعة الناتجة من عدم التأكد ومن ثم يُعد ذلك مؤشراً على إن الوحدات المتحفظة توفر أماناً نسبياً للمستثمرين .

السؤال الثاني : تتأثر كلفة المخزون عند ممارسة التحفظ المحاسبي نتيجة التقييم بالكلفة التاريخية أو الاستبدالية أيهما أقل. وحصل السؤال على الإجابات الآتية

لا أتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	أتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
0	0	35	49	28	3.937	0.75

والتي تبين ان قيمة الوسط الحسابي هي (3.937) والانحراف المعياري هي (0.75) وهذا يدل على استجابة عينة البحث لحركة المقياس مما يؤكد اتفاق عينة البحث على إنه (تتأثر كلفة المخزون عند ممارسة التحفظ المحاسبي نتيجة التقييم بالكلفة التاريخية أو الاستبدالية أيهما أقل) إن اتفاق الإجابات على هذا السؤال يمكن ان يعطي رسالة اطمئنان للمستثمرين بأن الوحدات المتحفظة هي أكثر الوحدات محافظة على رأس المال .

السؤال الثالث: يُقدر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بحذر في ظل ممارسة التحفظ المحاسبي لتحقيق الإنصاف في القوائم المالية. وقد حصل السؤال على الإجابات الآتية.

لا أتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	أتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
0	14	35	35	28	3.687	0.98

والتي تبين إن قيمة الوسط الحسابي هي (3.687) والانحراف المعياري هي (0.98) وهذا يدل على استجابة عينة البحث لحركة المقياس، مما يؤكد اتفاق عينة البحث على إنه (يقدر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بحذر في ظل ممارسة التحفظ المحاسبي لتحقيق الإنصاف في القوائم المالية) وبذلك أكدت الإجابات على إنه يتم تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بحذر في الوحدات التي تمارس التحفظ وهذا مؤشر على عدم المبالغة في تقدير المخصصات .

السؤال الرابع: من الطرق المتحفظة في حساب اندثار الأصول الثابتة طريقتا القسط المتناقص ومجموع أرقام السنين. وقد حصل السؤال على الإجابات الآتية:-

لا أتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	أتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
0	7	35	42	28	3.812	0.88

والتي تبين أن قيمة الوسط الحسابي هي (3.812) والانحراف المعياري هي (0.88) وهذا يدل على استجابة عينة البحث لحركة المقياس مما يؤكد اتفاق عينة البحث على إنه (من الطرق المتحفظة في حساب اندثار الأصول الثابتة طريقتا القسط المتناقص ومجموع أرقام السنين) يبين اتفاق الإجابات أن هاتين الطريقتين أكثر طرق الاندثار تحفظاً لأن مبلغ الاندثار في السنة الأولى من عمر الأصل أكبر منه في السنوات اللاحقة لأن الأصل في بداية عمره الإنتاجي وتكاليف صيانته تكون قليلة أو معدومة. ويزداد مبلغ الاندثار في السنوات اللاحقة كون تكاليف الصيانة تنقص بمبلغ الاندثار.

السؤال الخامس: تؤدي ممارسة التحفظ إلى تقليل العمر الإنتاجي للأصل مما يؤثر في المصاريف عن طريق زيادتها. وقد حصل السؤال على الإجابات الآتية:

لا أتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	أتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
0	14	28	49	21	3.687	0.92

والتي تبين أن قيمة الوسط الحسابي هي (3.687) والانحراف المعياري هي (0.92) وهذا يدل على استجابة عينة البحث لحركة المقياس مما يؤكد اتفاق عينة البحث على أنه (تؤدي ممارسة التحفظ إلى تقليل العمر الإنتاجي للأصل مما يؤثر في المصاريف عن طريق زيادتها) إذ تبين الإجابات أن تقليل العمر الإنتاجي للأصل يؤدي إلى زيادة قسط الاندثار ومن ثم زيادة المصروف.

السؤال السادس: في الأصول غير الملموسة كلما انخفضت القيمة المستخدمة للاعتراف بتكلفة هذه الأصول ، كلما كانت المحاسبة عنها أكثر تحفظاً. وقد حصل السؤال على الإجابات الآتية :

لا أتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	أتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7	7	28	63	7	3.500	0.93

والتي تبين أن قيمة الوسط الحسابي هي (3.500) والانحراف المعياري هي (0.93) وهذا يدل على استجابة عينة البحث لحركة المقياس مما يؤكد اتفاق عينة البحث على أنه (في الأصول غير الملموسة كلما انخفضت القيمة المستخدمة للاعتراف بتكلفة هذه الأصول ، كلما كانت المحاسبة عنها أكثر تحفظاً) ، تؤكد الإجابات أن انخفاض القيمة المستخدمة للاعتراف بالأصول غير الملموسة تُعد مؤشراً على تحفظ الوحدات الاقتصادية في بند الأصول غير الملموسة.

السؤال السابع: يمكن لكشف الدخل ان يتأثر عند ممارسة التحفظ المحاسبي نتيجة اعتبار نفقات البحث مصروفاً إيرادياً. وقد حصل السؤال على الإجابات الآتية :-

لا أتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	أتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7	0	28	56	21	3.760	0.97

والتي تبين أن قيمة الوسط الحسابي هي (3.760) والانحراف المعياري هي (0.97) وهذا يدل على استجابة عينة البحث لحركة المقياس مما يؤكد اتفاق عينة البحث على أنه (يمكن لكشف الدخل أن يتأثر عند ممارسة التحفظ المحاسبي نتيجة اعتبار نفقات البحث مصروفاً إيرادياً) إذ بينت الإجابات الاتفاق على هذا السؤال ويبرز تأثير ذلك عند اعتبار تلك النفقات مصروفاً الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الدخل .

السؤال الثامن: يمكن للوحدة الاقتصادية في ظل ممارسة التحفظ من رسملة نفقات التطوير إذا ثبتت فائدتها لفترات مقبلة. وقد حصل السؤال على الإجابات الآتية :-

لا أتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	أتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
0	14	28	49	21	3.687	0.92

والتي تبين إن قيمة الوسط الحسابي هي (3.687) والانحراف المعياري هي (0.92) وهذا يدل على استجابة عينة البحث لحركة المقياس مما يؤكد اتفاق عينة البحث على إنه (يمكن للوحدة الاقتصادية في ظل ممارسة التحفظ من رسملة نفقات التطوير إذا ثبتت فائدتها لفترات مقبلة) أكدت إجابات العينة على إنه تُصنّف نفقات التطوير مصروفاً رأسمالية في حال ثبتت إمكانية الاستفادة منها لفترات مستقبلية ويمكن لها أن تدر فوائد مستقبلية للوحدة الاقتصادية .

السؤال التاسع: تنخفض القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة عند ممارسة التحفظ المحاسبي بتخفيض عمرها الإنتاجي مما ينتج عنه زيادة قيمة قسط الإطفاء. وقد حصل السؤال على الإجابات الآتية:-

لا أتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	أتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7	0	35	56	14	3.625	0.93

والتي تبين إن قيمة الوسط الحسابي هي (3.625) والانحراف المعياري هي (0.93) وهذا يدل على استجابة عينة البحث لحركة المقياس مما يؤكد اتفاق عينة البحث على إنه (تنخفض القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة عند ممارسة التحفظ المحاسبي بتخفيض عمرها الإنتاجي مما ينتج عنه زيادة قيمة قسط الإطفاء) أكدت الإجابات أن تأثير التحفظ المحاسبي يمكن أن تلمسه عن طريق زيادة قسط الإطفاء للأصول غير الملموسة عن طريق تقليل عمرها الإنتاجي مما يؤثر في تخفيض القيمة الدفترية للأصل .

السؤال العاشر: تقيم الالتزامات المتداولة بالقيمة النقدية التي سيتم دفعها فعلاً عند ممارسة التحفظ المحاسبي. وقد حصل السؤال على الإجابات الآتية.

لا أتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	أتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7	14	21	56	14	3.500	1.06

والتي تبين إن قيمة الوسط الحسابي هي (3.500) والانحراف المعياري هي (1.06) وهذا يدل على استجابة عينة البحث لحركة المقياس، مما يؤكد اتفاق عينة البحث على إنه (تقيم الالتزامات المتداولة بالقيمة النقدية التي سيتم دفعها فعلاً عند

ممارسة التحفّظ المحاسبي) اتفقت عيّنة البحث أنّ تقيم الالتزامات المتداولة بالقيمة النقدية التي ستدفع فعلاً في حال ممارسة الوحدة للتحفظ المحاسبي .

السؤال الحادي عشرة: تكون الالتزامات طويلة الأجل أقل خضوعاً لممارسة التحفّظ لأنها تقيم بالقيمة المخصومة وفقاً لمعدل الخصم السائد في السوق و يتم اختيار أقل معدل خصم في حال اختلاف هذا المعدل بين الأسواق. وقد حصل السؤال على الإجابات الآتية.

لا أتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	أتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7	0	14	77	14	3.812	0.88

والتي تبين أنّ قيمة الوسط الحسابي هي (3.812) والانحراف المعياري هي (0.88) وهذا يدلّ على استجابة عينة البحث لحركة المقياس ممّا يؤكد اتفاق عينة البحث على أنّه (تكون الالتزامات طويلة الأجل أقل خضوعاً لممارسة التحفّظ كونها تقيم بالقيمة المخصومة وفقاً لمعدل الخصم السائد في السوق و يتم اختيار أقل معدل خصم في حال اختلاف هذا المعدل بين الأسواق) إنّ حصول اتفاق على هذا السؤال يبين أنّ الالتزامات طويلة الأجل أقل خضوعاً للممارسة التحفّظ إذ يكون المتحكم فيها معدل الخصم السائد في السوق .

السؤال الثاني عشرة: تنخفض حقوق الملكية عند ممارسة التحفّظ المحاسبي كونها تقاس بأقل قيمة بين القيم الممكنة. من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات والأرباح ، وتسريع الاعتراف بالخسائر والمصاريف ، وتقليل قيم الأصول وتعظيم قيم المطلوبات. وقد حصل السؤال على الإجابات الآتية:-

لا أتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	أتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
0	7	14	63	28	4.000	0.79

والتي تبين أنّ قيمة الوسط الحسابي هي (4.000) والانحراف المعياري هي (0.79) وهذا يدلّ على استجابة عينة البحث لحركة المقياس، ممّا يؤكد اتفاق عينة البحث على أنّه (تنخفض حقوق الملكية عند ممارسة التحفّظ المحاسبي كونها تقاس بأقل قيمة بين القيم الممكنة. من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات والأرباح ، وتسريع الاعتراف بالخسائر والمصاريف ، وتقليل قيم الأصول وتعظيم قيم المطلوبات) وواضح من اتفاق عينة البحث إنّ ممارسة التحفّظ يمكن لها من تخفيض حقوق الملكية بسبب تعجيل الاعتراف بالمصروف وتأجيل الاعتراف بالإيراد إضافة إلى تقليل قيم الأصول وزيادة قيم المطلوبات .

السؤال الثالث عشرة: تتأثر الإيرادات من خلال استعمال أساليب محاسبية متحفظة من شأنها أن تقلل من قيمة الإيرادات إلى أدنى قيمة ممكنة. وقد حصل السؤال على الإجابات الآتية:

لا أتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	أتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
0	7	28	49	28	3.876	0.86

والتي تبين إن قيمة الوسط الحسابي هي (3.876) والانحراف المعياري هي (0.86) وهذا يدل على استجابة عينة البحث لحركة المقياس، مما يؤكد اتفاق عينة البحث على إنه (الإيرادات من خلال استعمال أساليب محاسبية متحفظة من شأنها أن تقلل من قيمة الإيرادات إلى أدنى قيمة ممكنة) أكدت العينة باتفاق إجابتها أن للأساليب المحاسبية المتحفظة على وفق المعايير دور في تخفيض الإيرادات عن طريق تأجيل الاعتراف بالإيراد.

السؤال الرابع عشرة: تزداد قيمة المصروفات عند ممارسة التحفظ المحاسبي من خلال تطبيق السياسات المحاسبية التي تعجل الاعتراف بالمصروفات. وقد حصل السؤال على الإجابات الآتية :

لا أتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	أتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7	14	7	49	35	3.812	1.18

والتي تبين إن قيمة الوسط الحسابي هي (3.812) والانحراف المعياري هي (1.18) وهذا يدل على استجابة عينة البحث لحركة المقياس، مما يؤكد اتفاق عينة البحث على إنه (تزداد قيمة المصروفات عند ممارسة التحفظ المحاسبي من خلال تطبيق السياسات المحاسبية التي تعجل الاعتراف بالمصروفات) إذ أكدت الإجابات أن من الأمور التي تزيد من قيمة المصروفات هي تعجيل الاعتراف به أي مراعاة أخذ المصروفات جميعها حتى لو لم تتحقق فعلياً وكان احتمال حدوثها منخفض ويتم ذلك وفقاً للمبادئ المحاسبية.

السؤال الخامس عشرة: تتأثر أرباح الوحدة الاقتصادية عند اتباع سياسة متحفظة لأنها تأخذ المصروفات جميعها حتى لو لم تتحقق فعلياً و إن كان احتمال حدوثها ضعيف. وقد حصل السؤال على الإجابات الآتية.

لا أتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	أتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
0	14	14	70	14	3.750	0.93

والتي تبين إن قيمة الوسط الحسابي هي (3.750) والانحراف المعياري هي (0.93) وهذا يدل على استجابة عينة البحث لحركة المقياس، مما يؤكد اتفاق عينة البحث على إنه (تتأثر أرباح الوحدة الاقتصادية عند اتباع سياسة متحفظة كونها تأخذ المصروفات جميعها حتى لو لم تتحقق فعلياً و إن كان احتمال حدوثها ضعيف) تؤكد إجابات العينة باتفاق على انخفاض أرباح الوحدة الاقتصادية نتيجة ممارستها للتحفظ المحاسبي وهذا ناتج من الاعتراف بالمصرف قبل تحققه فعلياً مع تأجيل الاعتراف بالإيراد مما ينعكس على تخفيض إيرادات الوحدة.

وبين الجدول رقم (3) الاوساط الحسابية والانحراف المعياري المتعلقة بإجابات افراد عينة البحث والخاصة بالتحفظ المحاسبي من خلال التوصل إلى أهم النتائج التالية:-

1-توزعت النتائج حسب الجدول رقم(3) بين أعلى مستوى لارتفاع مستوى استجابات أفراد العينة وحققها السؤال الأول والذي يتضمن (لمواجهة ظروف عدم التأكد تمارس الوحدة الاقتصادية التحفظ المحاسبي كونه موقف حذر لا يسمح بالمبالغة في الأصول أو الدخل أو التقليل من الالتزامات أو النفقات). إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي له (4.125) وبانحراف معياري بين الإجابات بلغ (0.60) والذي يوضح مقدار التشتت في استجابات أفراد العينة والذي يعكس مقدار تركّز الاستجابات .

2-كانت أقل قيمة للوسط الحسابي للسؤال السادس والذي يتضمن (ان الأصول غير الملموسة كلما انخفضت القيمة المستخدمة للاعتراف بتكلفة هذه الأصول كلما كانت المحاسبة عنها أكثر تحفظاً) إذ بلغ الوسط الحسابي (3.500) وبانحراف معياري مقداره (0.93) والذي يوضح مدى انحراف استجابات أفراد العينة عن الوسط الحسابي .

3-اتفاق اجابات أفراد العينة في مضمون السؤال الثاني عشرة المتضمن (تنخفض حقوق الملكية عند ممارسة التحفظ المحاسبي كونها تقاس بأقل قيمة بين القيم الممكنة .من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات والأرباح ، وتسريع الاعتراف بالخسائر والمصاريف ، وتقليل قيم الأصول وتعظيم قيم المطلوبات) بوسط حسابي مقداره (4.000) وبانحراف معياري مقداره (0.79) والذي يبين دور تخفيض حقوق الملكية عند ممارسة التحفظ المحاسبي. وهذا يدل على أنّ التحفظ المحاسبي يمكن أن يؤدي إلى قوائم مالية ذات جودة عالية يمكن أن تعزز ثقة مستخدمي تلك القوائم بها وأن تكون مصدر اطمئنان عند اتخاذهم قرارات استناداً لتلك القوائم .

المحور الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

اولا / الاستنتاجات

- 1- على الرغم من ان سياسة التحفظ المحاسبي تمارس وفق السياسات والمعايير والمبادئ المحاسبية إلا أنّه يجب أن تمارس في حدود الحكمة والمعقولة وعدم المبالغة في التقييمات أو الاعتماد على الاحكام الشخصية.
- 2- إنّ ممارسة التحفظ المحاسبي من قبل الوحدات الاقتصادية يُمكنه أن يكون مؤشراً على إعداد القوائم المالية بجودة وشفافية عالية ممّا يعزّز ثقة مستخدمي تلك القوائم بها.
- 3- إنّ التحفظ المحاسبي يتم على وفق المبادئ والسياسات المحاسبية وهذا بدوره يعطي متخذي القرارات نوعاً من الاطمئنان عن اتخاذهم قرارات استثمارية ؛ لأنّه يؤدي إلى إعطاء صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف في الوحدة الاقتصادية.
- 4- يمكن للتحفظ المحاسبي أن يجعل القوائم المالية اكثر موضوعية ممّا يجعله مهماً في حماية مصالح مستخدمي تلك القوائم.

ثانيا / التوصيات

- 1- ضرورة توجيه الوحدات الاقتصادية عند ممارستها للتحفظ المحاسبي أن يكون ذلك ضمن حدود الحكمة والمعقولة .
- 2- ضرورة ممارسة التحفظ المعتدل وعدم المغالاة في التقديرات ممّا يؤدي إلى تشويه القوائم المالية ولكي يكون مصدراً لاطمئنان مستخدمي تلك البيانات وليس مصدراً للشكوك أو التضليل .

3- إجراء المزيد من البحوث المحاسبية التي تقدم مفهوماً أوسع عن التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

مراجع

1. رضا محمود محمد عبدالرحيم . "دراسة واختبار أثر مستوى التحفظ المحاسبي والمسئولية الاجتماعية للشركات علي ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المدرجة بالمؤشر المصري." *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية* ، 3 : 2021, July, 302-363.
2. شراقة صبرينة. "أثر استعمال سياسة التحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في شركات التأمين الجزائرية." *اطروحة دكتوراه*. الجزائر : جامعة فرحات عباس سطيف -1- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 16 sep, 2019.
3. علي عزيز أحمد. "رسالة ماجستير . "أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي في ظل جائحة كورونا دراسة مقارنة لعينة مختارة من الشركات العربية. تكريت، 2022.
4. علي يوسف . "أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية "دراسة تطبيقية". *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28 -العدد الأول-*، 2012: 264-235.
5. عمر اقبال، و مأمون القضاة. "أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الاردنية." *مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) المجلد ٢٨ ، 4* : 2014, April, 896-920.
6. كرار سليم عبد الزهره. "ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة." *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد 14 العدد 3* ، 2017: 404-374.
7. ماهر ناجي علي، و امير صاحب شاكر. "أثر التحفظ المحاسبي في شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية -دراسة تطبيقية- في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية." *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية - تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط العدد 25 ، اذار ، 2017*.
8. محمد داود محمد صراوي. "أثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي." *رسالة ماجستير*. عمان: جامعة الشرق الاوسط عمان الاردن، 15 May, 2019.
9. مصطفى أحمد محمد أحمد حماد. "دور التحفظ المحاسبي المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح وتأثيره على كفاءة القرارات الاستثمارية دراسة تطبيقية." *الفكر المحاسبي* ، 3 : 2018, july, 305-361.

10. ناهض نمر الخالدي، و محمد جميل محمد أبو الجليل . "مستوى التحفظ المحاسبي وتأثيره على أرباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بورصة فلسطين للفترة مابين 2010-2018." *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، 7 34-1: February, 2021.
11. نصر طه حسين. "التحفظ المحاسبي والثقة الإدارية الزائدة وإداء الشركة خلال جائحة كورونا: دور هيكل رأس المال." *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، 4 127-88: October, 2021.
12. Arnold, Glenn, and Suzanne Kyle. *Intermediate Financial Accounting Volume 1*. Athabasca, Canada: Athabasca University, 2020.
13. El-Habashy, Hanaa A. "The Impact of Accounting Conservatism on Corporate Performance Indicators in Egypt." *International Journal of Business and Management*, August 10, 2019: 11.
14. Elliott, Barry, and Jamie Elliott. *Financial Accounting and Reporting*. 86 Fetter Lane, London : Licensing Agency Ltd, Barnard's Inn, , 2019.
15. Jabbar, Fadhil Shaalan. "The Accounting Conservatism and Its Effect on the Quality of Financial Reporting and Supply Chain of Organization in the Financial Market ." *International Journal of Supply Chain Management Vol. 8, No. 1,*, February 01, 2019: 464-477.
16. RAMZAN , SANA. "ACCOUNTING CONSERVATISM AND AUDIT QUALITY." *Proceedings of ISER 194th International Conference, Dubai, UAE, April 1-2, 2019* : 1-6.
17. Kim, Taewoo , and Hyuk Shawn. "Conservative Financial Reporting and Resilience to the Financial Crisis ." *Sustainability*, 14, 8535, July 12 , 2022: 1-11.